ضمان التوافق والتنسيق بين سياسات الاصلاح الشامل والقطاعي لتأمين حقوق الشعب في سلام دائم وتنمية شاملة في السودان

راشد م. حسن **(1)**

(1) بروفيسير شرف – جامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا (Rashid.hassan@up.ac.za)

قدمت لمؤتمر مجموعة السودان للبحوث بعنوان (نحو تنمية دائمة وشاملة في السودان)

المؤلف يشكر الزملاء في الجمعية السودانية لحماية البيئة و د. براين سلفا بادارة الزراعة الأمريكية التكرم بتقديم مساعدات قيمة ببعض المراجع الى جانب ملاحظات حول أفق ومحتويات هذه الورقة. كل الأخطاء والأفكار المعبر عنها تبقى مسؤولية الكاتب.

النقاط الرئيسية:

- تحقيق السلام هو بالتأكيد ضروري لنجاح كل الاصلاحات المطلوبة سياساً وأقتصادياً واجتماعياً وللتحول الديمقراطي العادل لحكم وتنمية السودان.
- الاتفاقيات السياسية والترتيبات التى تهدف إلى إنهاء العدائيات المسلحة والقتال لن تكفي لضمان شمولية واستدامة التنمية، وهي تحتاج إلى سياسة إصلاح أكثر استراتيجية على المدى المتوسط والطويل عبر كل قطاعات النشاط الأقتصادي ومستويات الحكم.
- قاعدة اساسية يجب ان تؤخذ في الحسبان وتضمن في كل الاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة والقطاعية وأوليات الاصلاح والعمل وهي النهج القائم على الحقوق والذي يعكس ضمان وتوفير الحقوق الاساسية لكل المواطنين.
- بين كل حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية والحقوق الاخرى تركز هذه الورقة على تأمين كل حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة للاستفادة من استغلال الثراء الطبيعي للبلاد.
- الحقوق في ثلاثة أنواع من الموارد الطبيعية هو محور اهتمام هذا الاسهام لأن تنميتها قد تتطلب استراتيجيات ادارية وقواعد مختلفة. اثنان يتعلقان بالموارد الطبيعية المتجددة خاصة الارض والصحة البيئية والثالث يمثل كل الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ (مثلا المعادن).

1- ضمان تأمين ملكية الأرض لا يمكن التغاضي عنه لتحقيق السلام الدائم والتنمية الريفية الشاملة. مواطن الاهمية العالية للاصلاح والعمل العاجل في هذا الشأن تتضمن إجراءات تهدف إلى:

- إعادة حقوق العودة للأوطان والأستفادة منها لأولئك الذين هجروا وحرموا من أرض الاجداد بسبب الصراع المسلح.
- ضمان الحق في تعويض عادل للمجتمعات المحلية التى أبعدت من أرض الاجداد وحرمت سبل عيشها نتيجة للمشاريع الزراعية الكبرى والتعدين ومشاريع التنمية الخاصة بالصناعات والبنيات الأساسية.
- تأسيس وتنفيذ أنظمة شفافة لتسجيل الأراضي وإدارتها تقوم على أسس تشاركية تعترف بحقوق المجتمعات المحلية وعاداتها على المستوى المحلي والقومي، هذا يستوجب إعادة تنشيط عمل مؤسسات إدارة الأراضي وخلق مؤسسات جديدة.

2- تقوية القوانين البيئية وإدارتها لحماية حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة في بيئة صحية ونظام بيئي فعال هو عمل ضروري أخر يستوجب الاهتمام العاجل لواضعي السياسات والتنسيق بين كل قطاعات النشاط الاقتصادي. الاجراءات المقترحة خاصة في مشاريع التنمية الكبرى في قطاعات الاقتصاد الهامة والاساسية مثل التعدين، الصناعة، الزراعة، والبنيات الأساسية تتضمن:

أ- أن تكون متاحة للرأي العام وخاضعة للمراجعة من قبل مهنيين موثوق بهم كل دراسات تقييم الأثر البيئي بهذه المشاريع وضمان أن هذه الدراسات تتضمن خطط لمنع الأخطار البيئية المحتملة.

ب-تمكين وكالة قومية مستقلة تتحمل كل المسؤولية في الاشراف والمتابعة لتأكيد الألتزام بالقواعد والسياسات لتنفيذ دراسات تقييم الاثر البيئي.

ت-وضع الاصلاحات القانونية والسياسية الضرورية لحماية حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة في الاستفادة من استغلال كل الموارد غير المتجددة مثل المعادن. الاجراءات الضرورية تتضمن التمكين الحقيقي للمجتمعات المحلية المتأثرة، حماية المصلحة القومية بوضع الاستغلال غير القانوني لتلك الموارد تحت سلطة الحكومة ومنصوص عنه في الدخل القومي الرسمي، والتوزيع العادل للمنافع على المستوى المحلي ومستوى المنطقة والمستوى القومي.

ضمان التوافق والتنسيق بين سياسات الاصلاح الشامل والقطاعي لتأمين حقوق الشعب في سلام دائم وتنمية شاملة في السودان

1- تمهيد:

لأهل السودان كل الحق في أن يكونوا سعداء وعلى روح معنوية عالية وذلك ببزوغ فجر الحرية والسلام والعدالة على البلاد. ولكن تبقى هنالك تحديات كبرى في الطريق الى سودان جديد خالٍ من الحروب والاضطهاد والتفرقة، هدف هذا المؤتمر هو توفير أرضية لتبادل المعرفة والتجارب في مواجهة هذه التحديات، تجديد أولويات استراتيجية وإصلاحات سياسية ضرورية لتعبير الطريق لبناء مستقبل جماعي ديمقراطي وعادل لأهل السودان. استهداف تحقيق تنمية مستدامة وجماعية هو ايضا متوافق مع السعي العاطي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2012-2015). هذه الورقة تحاول الاسهام في تحديد بعض القواعد الموجهة لتأطير الرؤية الاستراتيجية لهذا المؤتمر والتداعيات الغالبة للاصلاح المطلوب على المستوى القطاعي والشامل.

إن تحقيق السلام وحماية حقوق كل المواطنين بما في ذلك الاجيال القادمة في نصيب عادل من ثمار التنمية واستغلال الثروة الطبيعية للبلاد هما الموضوعان الرئيسيان لاهتمام هذه الورقة، ستحاول هذه الورقة أن تحدد أولويات العمل والتحديات المتوقعة في الطريق إلى بسط السلام وتأمين الحقوق والتوافق في السياسة الاستراتيجية للاصلاح التى يجب ان تتبع عبر مستويات وقطاعات النشاط الاقتصادي. تركز هذه الورقة بصورة خاصة على دراسة نتائج تنفيذ سياسة تنمية ريفية شاملة واستغلال وحماية البيئة بصورة فعالة.

2- تحقيق سلام دائم وتنمية ريفية في السودان:

تحقيق السلام هو هدف أساسي لإنتفاضة الشعب السوداني ضد النظام الحاكم منذ ديسمبر 2018. السلام بلا أدنى شك هو ضرورة سياسية لتحقيق الشمولية والاستدامة. إن ثمار السلام عديدة ومتعددة الابعاد وتؤثر إيجابياً على رفاهية الانسان، إن حماية الأنفس ووضع حد لتدمير البنيات الاقتصادية والنظم الطبيعية، وإزالة الاعباء المالية للحرب وأثارها الايجابية على الميزان الداخلي، واستقرار الاقتصاد الشامل، هي بعض فوائد السلام. فوائد إجتماعية اقتصادية أخرى هي

تحقيق الاستقرار السياسي، الامن، والتعايش السلمي لمجموعات مختلفة في النسيج الاجتماعي، والثقافي، واعادة توظيف واستثمار الموارد المالية والطاقات البشرية في أنشطة تنموية منتجة لايمكن المبالغة في أهميته، بينما بعض التحديات المحددة والاختيارات السياسية ستتم معالجتها في جلسات أخرى، هذا القسم يركز على تداعيات استعادة القطاعات المنتجة خاصة في الأراضي الجافة (الزراعة المطرية).

كانت الزراعة المطرية تساهم بقسط مقدر من الانتاج الاقتصادي الكلي، والدخل من العملات الصعبة وفرص العمل في الريف السوداني(2) ، لسوء الحظ فإن مراكز الزراعة المطرية قد دمرت بالصراع المسلح منذ بداياته في دارفور في 2003 قبل أن ينتشر الى كردفان، النيل الأزرق، الشرق ومناطق أخرى (HRW,2006;UNEP 2007) الصراع المسلح تسبب في ضرر بالغ في الاقتصاد وفرص كسب العيش في المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة، ملايين المدنيين الذين عايشوا الصراع المسلح هجروا وأصبحوا يعيشون في معسكرات اللاجئين داخل السودان أو في الدول المجاورة (3) ، والذين أقاموا في المدن الرئيسية ولم يستطيعوا ممارسة الزراعة أو الأعمال التجارية وذلك للمخاطر الأمنية الكبيرة خاصة في المناطق الريفية ونتيجة لذلك فإن هذه المجتمعات المحلية كادت أن تنهار في هذه المناطق والتى كانت تمثل العمود الفقري للزراعة المطرية.

لذلك فمن الواضح ان الزراعة المطرية لا يمكن إعادتها للحياة إلا إذا تمكن الملايين من الذين هجروا من أراضيهم من العودة إلى مواطنهم. لكن إعاده التوطين للذين هجروا ليس كافياً لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في هذه المناطق، من الواضح أن بسط السلام يستلزم اصلاحات رئيسية للنظام السياسي والاداري الحالي، وترتيبات لحل الخلافات الحالية في المناطق المتأثرة.

---

(2) يقدر أن أكثر من 50% من سكان الريف في السودان يعيشون في الأرض الجافة منهمون بليس أقل من 65% من مجموع الانتاج الزراعي والحيواني للبلاد (الحاج وبابكر،2014) ، عثمان وعلي (2009) يقدرون أن الزراعة في الاراضي

الجافة في ولايات دارفور وكردفان وحدها تنتج حوالي 90% من كل الحبوب والصمغ العربي والكركدي، وحوالي نصف المحاصيل الزيتية (السمسم والفول السوداني)، كما تستضيف ثلث الثروة الحيوانية للسودان.

(3) يقدر أن أكثر من اثنين مليون إنسان قد هجروا من قراهم في دارفور وحدها يعيشون حاليا في معسكرات المساعدات الأنسانية (,HRW - 2006).

إن مشاركة الجميع بصورة حقيقة وفعالة، يستلزم إجراءات مكملة لتأكيد حقوق المجتمعات المهجرة في الحصول عليها واستخدام موارد الاراضي التى هجروا منها، هذا ذو أهمية قصوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ألا يترك أحد جانباً) وايضا لتصحيح الوضع غير العادل لأولئك الذين تركوا خلفاً فقط ولكنهم دفعوا إلى الخلف حيث أنهم حرموا من الارض (ألسون 2018). أضف إلى ذلك أن الدعوة إلى التنمية الريفية لها القدرة على توفير فرص العمل للشباب بصورة عامة وخاصة استقطاب العمالة المتاحة بعد أن توقفت عن الاشتراك في الصراع المسلح في المناطق المذكورة.

إن حقوق ملكية الأرض والحصول عليها ليست فقط لازمة لمشاركة الجميع ولكنها ايضا ضرورية لاستمرار الترتيبات للسلام المرتقب، إن حل مسألة تأمين الارض والحصول عليها يستوجب إصلاحات كبرى في قوانين وسياسات الاراضي الحالية، ليست هذه بأي حال من الأحوال مهمة سهلة وتمثل أحد أكبر التحديات لتحقيق السلام الدائم، أخذين في الاعتبار أن السيطرة على الموارد خاصة الارض، يعتبر السبب الرئيسي لهذه الصراعات (تكانا وعلى 2007, ايوب 2006، تهامي 2007، UNEP 2007)، هنالك مثال لافت للنظر ويمكن التعلم منه وذلك يتعلق بتجربة رواندا الرائدة والناجحة في تطبيق الاصلاحات المؤسسية والقانونية في إدارة الاراضي لمواجهة التحديات المتعلقة بالحقوق في الارض عند إعادة التوطين في نهاية الصراع (مصطفى وهيقنز 2005، سقاشيا 2014، بيرارو وآخرين 2015). الشئ الهام على وجه الخصوص هو كيف أن تعريف ملكية الارض وتخصيصها قد كان دافعاً للتنمية الريفية والتطور الهيكلي للزراعة في رواندا (حسن، 2018). هنالك نموذج محلي يمكن الاستعانة به وتطبيقه في اجزاء آخرى من البلاد وهي التجربة التى طبقت في 2005 – 2006 تحت مشروع تأمين الاراضي التقليدي (clsp) في ولايات النيل الازرق وجنوب كردفان (USAID/USDA 2006)، هذه المبادرة توفر نموذجاً للنهج المحلي القاعدي للتعلم منه عند وضع وتطبيق نظام التحكم وإدارة

الاراضي قائم على اشراك المجتمع المحلي وله القدرة على التعامل بنجاح مع الحقوق في الارض والخلافات حولها وله القدرة كذلك على إصلاح نظم ملكية الارض في البلاد.

3- تأمين الحقوق الاساسية للتنمية الشاملة والاستدامة البيئية:

إن أهداف التنمية المستدامة تتعهد بتوفير الحقوق للجميع في الخدمات والملكية والتحكم في الارض والموارد الطبيعية بحلول عام 2030 **(4)**، الاصلاحات الضرورية لتأكيد وتأمين الحصول على الخدمات الاساسية كالغذاء، التعليم النوعي، الصحة، المياه النظيفة، الصرف الصحي والطاقة (متوفرة تحت أهداف أخرى للتنمية المستدامة) سيتم التطرق اليها بالتفصيل في الجلسات المخصصة لذلك.

الاستراتيجيات الضرورية على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي يجب ان تأخذ في الحسبان وأن تتبنى حقوق الانسان والالتزام بمبادئ الاحترام، الحماية والتحقيق والتى ظلت تنال حظاً وافراً من القبول عالمياً في الاصلاحات التشريعية والسياسية وفي الممارسة العملية (بلاكوشتاق وآخرين 2016). إن تأمين حقوق المواطنين في الحصول على وتقاسم ثمار إستغلال الثروة الطبيعية للبلاد هو الموضوع التقاطعي الثاني في اهتمام هذه الورقة. لأن التنمية المستدامة والشاملة تحتم حماية حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة فإن تأمين العدالة بين الأجيال هي ضرورة لا بد منها.

هنالك ادلة كافية ان هنالك مجتمعات محلية على نطاق العالم قد حرمت من مقومات المعيشة بوسائل مختلفة. من أهم هذه الوسائل نزع الاراضي وتخصيصها لمشاريع زراعية كبرى او للتعدين واستخدامات أخرى، كل ذلك عبر تنازلات عادة تتم سراً ولا تحمي مصالح المجتمعات المحلية المتأثرة **(5)**، والسودان ليس استثناء كما تشهد بذلك سجلات الحكومة المقالة بأمثلة عديدة لتصرفات مماثلة خلال العقود الثلاثة الماضية نورد بعض أهمها أدناه:

---

(4) اشارة إلى الهدف 104 من الغرض 1: إنهاء الفقر بكل اشكاله في كل مكان (الأمم المتحدة 2012 و 2015).

(5) أنظر مراجعة شاملة للمراجع المناسبة لهذه في Elson (2018).

3.1 الموارد الزراعية والمائية:

إن تخصيص الاراضي المتوازنة لصغار المزارعين وإعاقة هجرة الرعاة بدأ بالتوسع السريع في الزراعة الالية في أماكن عديدة من مناطق الاراضي الجافة في السودان منذ ستينات القرن العشرين (الجمعية السودانية لحماية البيئة 2005، أيوب 2006، الفاو 2007، إيقاد 2010)، هذه الظاهرة شهدت ازدياداً عظيماً بعد إجازة القانون الوطني لتشجيع الاستثمار في 2013، إن الشروط المشجعة جدا التى عرضت بها هذه الاراضي وموارد المياه خاصة للمستثمرين الاجانب تحت قانون تشجيع الاستثمار، اطلقت هجمة كبرى نحو الاستحواذ على الاراضي الزراعية في السودان. يقدر الان أن أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من أرض السودان قد اجرت لمستثمرين أجانب في معظمهم من الشرق الاوسط خاصة دول الخليج. معظم استحواذ الاجانب على هذه الاراضي قد حدث خلال العقدين الاخيرين في وسط، شمال وشرق البلاد (طه 2016، بلومبرق 2019، مغيرة وماك قينز 2019).

بالاضافة الى الاثار الخطيرة لهذا الاستيلاء الواسع للاراضي على الاحوال المعيشية لقطاع كبير من السكان (فقدان الارض ونزوح المجتمعات المحلية)، استولى المستثمرون الاجانب على نصيب الاسر في الاراضي التى استأجروها باستغلال الاراضي وموارد المياه بقليل من المنافع ان وجدت للاقتصاد القومي او المحلي، أولا المستثمرون الاجانب يدفعون رسوماً لا تزكر في الايجار(مثلا أقل من خمسين سنتاً للفدان) لايجار مدة طويلة (99عاماً) كما يتمتعون بإعفاءات ضريبية مباشرة للمجتمعات المحلية في المقابل خلال زيارة فرص العمل او توفير الخدمات الاساسية مثل العيادات الطبية أو مؤسسات المياه والطاقة أو المدارس، هذا هو إما بنتيجة غياب القوانين والسياسات التى تستوجب الحد الأدني من المسؤولية الاجتماعية من شركات الاستثمار أو لضعف وسائل المتابعة الرسمية لغرض تلك القوانين.

بالإضافة إلى ضعف الرسوم المتحصلة لإيجار الاراضي فإن المستثمرين الاجانب، في الغالب يمنحون الحق في استخدام موارد مائية هائلة بدون مقابل، معظم الاراضي المذكورة تزرع بأعلاف تستهلك كميات هائلة من المياه مثل البرسيم لأسواق التصدير وتستخدم أنظمة ري أوتوماتيكية كبرى. معرفة كميات المياه المستخرجة لهذه الانظمة غير متوفرة. من أسباب ذلك عدم فرض ضرورة إجراء دراسات الاثر البيئي لمثل هذه المشاريع الكبرى، إن دراسات تقييم كاملة من هذا النوع ضرورية للإدارة المستدامة لموارد المياه، خاصة في الدول الجافة التى تعاني من شح المياه مثل السودان (6).

(6) تقارير غير رسمية وغير منشورة ذكرت أن الشركة السعودية (الدجالي للتنمية) قد منحت إذناً بضخ المياه من نهر النيل مباشرة بعد أن جفت المياه الجوفية وجفت الآبار في مزارع الشركة في الولاية الشمالية (بلومبيرق 2019).

إن حقيقة إنتاج هذه المشاريع معد لاسواق التصدير يشير إلى أن هنالك تجارة خفية في المياه تدعو إلى فحص قيمتها الاقتصادية (7).

3.2 البترول والمعادن:

ممارسات مماثلة ان لم تكن اسوأ من تلك المذكورة في موارد الارض والمياه نجدها في قطاعات البترول والمعادن. أداء هذه القطاعات ظل مليئاً باتفاقيات استكشاف وإنتاج عقدت في الغالب سراً وأفتقدت ابسط قواعد الشفافية والمساءلة. بينما ظلت تفاصيل هذه الاتفاقيات غير معروفة للمجتمع، هنالك ادلة قوية على عدم إشراك المجتمعات المحلية في هذه الصفقات الموقعة مع المستثمرين الاجانب وضمن أو غياب أي بنود لحماية الحقوق الوطنية والمحلية من إيجار أو أي عائد من استغلال هذه الموارد والتى استفاد منها فقط افراد الطبقة الحاكمة والموالين لهم (HRW2003، أناف 2017). هذا هو الوضع خاصة فيما يتعلق بالعائد من استغلال موارد البلاد من البترول والذهب، حيث أن حجمها الحقيقي، وكيف صرفت، وأي أجزاء منها قد استثمرت محلياً أو في الخارج ليست موضحة في نظام الحسابات الرسمية للدولة.

إن عمليات التنقيب في جبل عامر حيث يستخرج الذهب ويصدر خارج سيطرة حكومة السودان وقوانينها هو مثال جيد على الفساد المالي، الغير قانوني لثروة البلاد الطبيعية (إناف 2017). إن تقريراً لمجلس الامن التابع للأمم المتحدة يقدر العائد السنوي من استغلال الذهب في جبل عامر بحوالي 422 مليون دولار تذهب كلها للمليشيات المسلحة (مجلس الأمم المتحدة 2016)، نفس التقرير يقدر قيمة الذهب الذي تم تهريبه بين عام 2011 و2014 حوالي 46 بليون دولار. لابد من إجراءات لتصحيح ما ذكر من سوء الادارة والاستغلال من قبل التنفيذين والحكام الفاسدين، مثل هذه الاصلاحات يجب أن تراجع كل الشروط والترتيبات التى تمت في استغلال الموارد المعدنية في البلاد وذلك لحماية حقوق اصحاب المصلحة على المستوى المحلي والوطني وضمان مشاركة كل المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين في ثمار التنمية الاقتصادية.

(7) ورد في تقارير غير منشورة أن مشروعاً زراعياً لبنانياً شمال الخرطوم قد منح ما يقدر بحوالي 9000 متر مكعب من المياه لكل هكتار من الارض (بلومبيرق 2019). هذا يمثل إصداراً كبيراً لثروة البلاد.

ان ترتيبات تقاسم السلطة والثروة التى وردت في اتفاقية 2005 تحت اتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان تحوي موجهات مفيدة في هذا الخصوص. إن اجراءات الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد وعمليات الاتجار غير القانوني وتفعيل إجراءات مالية تضع تحت سلطة الحكومة كل الاجراءات والعائد من كل النشاطات الاقتصادية الرئيسية والتي حتى الان خارج النظام الاقتصادي المحاسبي للدولة، ستكون ايضا ذات أهمية قصوى. ان العدالة عبر الاجيال تتطلب وضع أليات مالية ونقدية تضمن الحصول على إعادة استثمار جزء معقول من موارد استغلال الثروة الطبيعية في رأسمال آخر بديل، خاصة لبناء رأسمال انساني (التعليم والصحة)، بنيات اساسية للاقتصاد، امكانيات عملية وتكنولوجية، سيكون هذا ضرورياً لتعويض الاجيال القادمة عن فقدان الدخل وفرص العمل التى ضاعت بسبب إهدار الموارد الطبيعية.

3.3 جودة البيئة وصحة النظام البيئي:

إن حماية حقوق المواطنين في بيئة سليمة ونظام بيئي معافي وفاعل هو تحدي تقاطعي آخر يحتاج إلى اهتمام عاجل وتنسيق دقيق بين كل القطاعات وعلي كل مستويات الحكم، بالرغم من ان السودان قد عرف بأنه رائد في التشريعات البيئية في افريقيا، فإنه قد شهد تدهوراً بيئياً خطيراً في العقدين الأخيرين بتحديات خطيرة بصحة الانسان والبيئة، خاصة بين الفقراء والمجموعات الاجتماعية الضعيفة والأنظمة البيئية الرئيسية والحساسة. الإدارة البيئية الضعيفة (و الى حد ما الأثار السالبة لتغير المناخ)، أصبحت مسؤولة عن المشاكل البيئية والتدهور البيئي (USAID 2012، مغربي 2006، فاناك 2019).

قطاع التعدين يمثل تصديراً يدعو للقلق لصحة الانسان وحيوية النظام البيئي وذلك للمارسات المضرة بالبيئة الجارية الان خاصة في قطاع البترول. هنالك ممارسات مضرة بالبيئة في الاعمال الاولية (الاستكشاف ، الحفر والانتاج) وفي الاعمال النهائية (التكرير والترحيل)، إن مهددات البيئة من استكشاف وانتاج البترول وما يتبعها من بنيات اساسية (أنابيب البترول والطرق المعبدة ... الخ)، يتضمن تلوث المياه الجوفية والسطحية (أنهار وأراضي رطبة) والاضرار بالاحياء الحيوانية والنباتية البرية والمائية،

تلوث الهواء، التأثير السلبي على الحياة البرية، وصعوبة وصول الرعاة إلى موارد المياه والمراعي واستخدام مسالك الهجرة الموسمية إلى جانب مصاعب أخرى (وادي 2011، USAID 2012). مثل هذه الأثار الضارة تمثل تهديداً خطيراً لحياة الانسان وكل فصائل الحيوان والنبات، خاصة تحت تهديد الاخطار المتوقعة من تسرب البترول ورمي النفايات الخطرة.

عديد من هذه الاثار المتوقعة قد تم التبليغ عنها فيما يتعلق بأعمال انتاج البترول الجارية حالياً في البلاد (HRW 2003، وادي 2011، USAID 2012، مغربي 2006، فاناك 2019). بكل أسف فإن وقائع الانذار المبكر التى اطلقتها المنظمات غير الحكومية، خاصة الجمعية السودانية لحماية البيئة فيما يتعلق بالأثار البيئية الخطيرة لعميات استخراج البترول قد تم تجاهلها تماما من قبل الحكومة والشركات المعنية (HRW 2003، مغربي 2006)، من الواضح ان ضعف التشريع البيئي والادارة البيئية خاصة في غياب الإلزام الجاد لاجراء دراسات الاثر البيئي بصورة مقنعة وشفافة هي الاسباب في تفشي هذه الممارسات غير المقبولة، بالرغم من أن بعض الشركات العاملة في إنتاج البترول في السودان تدعى أنها قد أجرت دراسات الاثر البيئي ولكنه ليس من الواضح ما إذا كانت تنفيذاً لتشريعات حكومة السودان أو انها أجريت استجابة لضمير الشركة أو/ايضا انها منصوص عليها في قوانين دولة مالك الشركة (HRW 2003، مغربي 2006). هذه الدراسات على أي حال قد أخفيت تماما من المجتمع والقلة التى حصلت عليها المنظمات غير الحكومية قد اتضح انها عبارات تستنتج " لا يوجد أي أثر بيئي ملحوظ" بناءاً على تقييم عابر يغطي فقط خط أنابيب البترول وبذلك لا يشمل عمليات تطوير حقول البترول (HRW 2003).

إستجابة لضغوط متعاظمة من منظمات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية، بدأت حكومة السودان في وضع بعض اللوائح القانونية بداية بسياسات بيئية عامة لا تلزم الشركات المستثمرة بتوضيح الجوانب البيئية لعملها (HRW 2003). ان قانون حماية البيئة لعام 2001م أدى إلى إنشاء المجلس الاعلى للبيئة والموارد الطبيعية ليشرف على تنفيذ السياسات البيئية المتضمنة لتقديم دراسة الجدوى البيئية لكل مشاريع التنمية الكبرى مثل استكشاف وإنتاج البترول (وادي 2011)، بالرغم من ذلك ظل المجلس الاعلى للبيئة والوزارات والادارات المسؤولة من إدارة البيئة غير فعالة وافتقدت السلطة الحقيقية والمقدرة والموارد لغرض الالتزام بقوانين البيئة خاصة تقديم دراسات الاثر البيئي للتصديق عليها

قبل أن يبدأ نشاط مثل تلك المشاريع الكبرى (مغربي 2006، وادي 2011، USAID2012). إن إنعدام أو ضعف المقدرة على فرض القانون المتعلق بأهمية تقديم دراسة للاثر البيئي شاملة وشفافة تبقى هي نقطة الضعف الرئيسية في إدارة البيئة في البلاد. حينما يزعم أن دراسة الاثر البيئي قد أجريت، كانت دائما محاطة بسرية قصوى، ولا أعرف أي دراسة للأثر البيئي قد أخضعت للتشاور من قبل المتأثرين والمهتمين بالأمر بما في ذلك عامة المواطنين (8).

هنالك مورد طبيعي هام يهدر نتيجة التنقيب عن البترول، تلك الكميات الهائلة من موارد المياه التى تهدر في محاولة الوصول إلى المعدن المستهدف. يقدر أن حوالي ستمائة ألف برميل من المياه المستخرجة يتم التخلص منها كل يوم في موقع مؤسسة هجليج وحرص (مغربي 2006ظن فاناك 2019). كل هذه المياه الملوثة بكيماويات عالية السمية تمثل خطراً شديداً لصحة الانسان وسلامة البيئة في المناطق المجاورة، مدى الأضرار المترتبة عليها غير معروفة ومستمرة في غياب أي إجراءات سيطرة عليها أو معالجة أخطارها. أضف إلى ذلك انه من المعروف ان مستخرجات عالية السمية مثل السيانايد والزئبق مستخدمة بصورة واسعة في التنقيب عن الذهب في السوران (فاناك 2019). أن تلوث الطعام ومياه الشرب بسبب استخدام كيماويات ضارة (المخصبات والمبيدات) ومن التخلص من النفايات المنزلية والصناعية ، منتشر خاصة في المناطق الحضرية. وزارة الصحة عزت الارتفاع الحالي في معدل الوفيات إلى التدهور الخطير الملحوظ في سلامة البيئة والمسئول عن 80% من كل الامراض المعتادة و 19% من حالات السرطان و1600 حالة من الاسهال مما أدى إلى وفاة 317 شخص في عام 2017 (فاناك 2019).

(8) هذه الحالة لاتقتصر فقط على صناعة البترول ولكنها تنطبق ايضا على كل الصناعات الكبرى في التعدين والبنيات التحتية ومشاريع البيئة في الزراعة والصناعة.

4- الخلاصة والاستنتاجات:

حاولت هذه الورقة أن تبين بعض القضايا ذات الاهمية القصوى في كل مجموعات المواضيع، للانتباه الجاد لها والنظر بجدية وبالتنسيق في تصميم وتنفيذ الاصلاحات الضرورية على كل المستويات لتضع السودان في الطريق إلى التنمية المستدامة الشاملة. هدف هذه الورقة ان توجه النقاش في مجموعات المواضيع الشاملة والقطاعية نحو رؤية استراتيجية واصلاح متوسط إلى طويل المدى وليس إصلاحات على المدى القصير.

إن أهم تحدى تقاطعي عبر كل مستويات وضع السياسات هو رفع الحمل الثقيل المتمثل في الحرب الاهلية والصراع المسلح، والذي ترك بغير حل من نظام حزب المؤتمر الوطني المقال، والذي في الحقيقة اسهم في تصعيده وانتشاره على الارض، لذلك فإن الموضوع ذو الاولوية لاي حكومة في السودان هو تحقيق تسوية سلمية عاجلة وحلول لهذه الصراعات المسلحة، بينما ان تحقيق السلام بلا شك شرط لنجاح كل الاصلاحات التنموية المطلوبة وعائدها الذي يغطي كل الجوانب لمصلحة أهل السودان ، فإن الترتيبات السياسية وحدها لن تكون كافية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. هذا هو الحال خاصة بالنسبة للمجهودات المبذولة لاعادة الحياة إلى الزراعة المطرية، وهي الاساس في قطاع الانتاج الذي كان يوفر الاعاشة لملايين عديدة، والذي أُضير كثيراً بالحرب الاهلية. التحدي الأكبر هنا هو إعادة حقوق الملايين الذين هجروا بسبب الصراع المسلح، ليعودوا إلى ديارهم التى هجروا منها ويستخدمونها. هذا عمل صعب ومعقد جداً ويحتاج إلى إصلاحات اساسية عميقة في نظم ملكية الارض واستخدامها على مستويات عديدة. يجب إجراء الاصلاحات المتكاملة المناسبة، السياسية والدستورية والقانونية والادارية ويجب ان يتم التنسيق بينها بعناية للتعامل مع ملكية الارض وبرامج التنمية على المستويات المتعددة (مجلس، مناطقي، فدرالي).

إن المجتمعات المحلية في السودان لم يتم تهجيرها وفقدانها لاراضي الاجداد فقط بالصراع المسلح، ولكن ايضا نتيجة لتشجيع الاستثمار غير العادل نتيجة سياسات وأعمال تحت نظام المؤتمر الوطني. عديدة هي أمثلة التغول الواسع على الاراضي الزراعية لمصلحة المستثمرين الاجانب وشركائهم الوطنيين من منسوبي الحزب الحاكم واعضائه، هذه الممارسات أصبحت هي العادة في ابرام اتفاقيات تأجير الاراضي طويل الأمد وتجاهل مصالح المجتمعات المحلية والمصلحة الوطنية والاستحواذ على أرباح مبالغ فيها للمستثمرين الاجانب وتوفير أرباح عالية من الايجار غير المشروع لمجموعة فاسدة من أعضاء الحزب الحاكم وشركائهم، بالاضافة إلى تجاهل حقوق أصحاب المصلحة المحليين في الارض، معظم اتفاقيات إيجار الاراضي هذه قد توجت بالحصول على استغلال واسع، وفيه أهدار كبير لكميات ضخمة من موارد المياه في مناطق من القطر تعاني من شح المياه. استغلال الموارد الرئيسية الأخرى خاصة البترول والذهب قد تمت إداراتها تحت شروط مماثلة، في اتفاقيات خالية من الشفافية والمسؤولية المطلوبة. مثل سياسات الاستثمار هذه غير المنطقية ذات الدوافع السيئة أدت مرة أخرى إلى فقدان تقريباً كل الدخل من

استغلال موارد ثروة البلاد الطبيعية، إالى جهات أجنبية، ومكنت قلة من الفاسدين من الصفوة على صلات قوية مع الحزب الحاكم بالاستيلاء على منافع اقتصادية ضخمة من الاستغلال غير القانوني والاتجار في الثروات الوطنية الهامة. الاجراءات السياسية والاصلاحات الضرورية لمعالجة وتصحيح سوء الادارة أعلاه، يجب ان تتضمن ايضاً اعمال بعض النشاطات الاقتصادية الهامة لبعض الشركات خارج نطاق حسابات الدولة الرسمية وقنوات ميزانية الحكومة وسيطرتها، بما في ذلك التلاعب بوضع اسعار خاصة لهم في أسعار العملات الاجنبية للتجارة في التصدير والاستيراد.

مسألة أخرى ذات أهمية استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في السودان، هو ضعف أو في معظم الاحوال الغياب الكامل للحوكمة البيئية. وقد أدى ذلك إلى ظهور مشاكل بيئية كبرى، ذات آثار خطيرة في مستقبل اداء أنظمة بيئية ضرورية لصحة الأنسان، والتى تستدعي اهتماماً عاجلاً من صانعي السياسات على كل قطاعات النشاط الاقتصادي، وتنسيق لصيق بين الوزارات على المستوى المحلي والمناطقي والقطري، اما غياب أو ضعف تطبيق لوائح البيئة الاساسية فقد شجع الممارسات غير الصالحة للبيئة في نشاطات اقتصادية أساسية مسببة أضراراً خطيرة للأنظمة البيئية ولصحة الانسان. هنالك عدة أمثلة لممارسات مضرة بالبيئة في استكشاف وإنتاج المعادن مثل البترول والذهب، كما في استخدام وإضافة مواد خارجية (مبيدات وأسمدة) في الزراعة قد وثقت في عدة أماكن في البلاد. المجتمعات الحضرية في السودان هي ايضا ملوثة كثيراً متسببة في مهددات كثيرة لصحة الانسان. على أي حال فإن الوكالات والادارات الحكومية المعنية ظلت غير قادرة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع او للسيطرة على هذه الممارسات، إما لعدم وجود اللوائح أو لاهمال تطبيقها. الامثلة النوعية تتضمن انعدام الشفافية والسرية المطلقة في الالتزام بضرورة إجراء دراسة الاثر البيئي، والتى اصبحت تقليدا عالمياً، خاصة في المشاريع التنموية الكبرى في الصناعة، والتعدين والزراعة، أو مشاريع التنمية للبنيات الاساسية. إن تقوية اللوائح البيئية ودعم وكالات حماية البيئة لغرض الالتزام بقوانين البيئة وسياساتها هو بذلك عمل عاجل وتقاطعي لاي حكومة تسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في السودان. الاجراءات ذات الاهمية القصوى في هذا الخصوص التى توصي بها في مشاريع التنمية الرئيسية مثل التعدين، الصناعة، الزراعة والبنى التحتية تتضمن:

1- الكشف عن كل دراسات الاثر البيئي التى اعدت لهذه المشاريع وتعريضها إلى المراجعة من قبل مهنيين متخصصين كل في مجاله، ولوجهات نظر كل المهتمين والمتأثرين بها ولعامة المواطنين.

2- إجراء دراسة الاثر البيئي لكل المشاريع التى لم تجد لها هذه الدراسة.

3- ضمان أن كل دراسات الاثر البيئي تحوي دراسة إدارة بيئية لمنع ومعالجة الاخطار المتوقعة أن تحدث من الأثار البيئية السالبة.

4- ضمان متابعة فعالة للالتزام بخطة الادارة البيئية الناتجة عن دراسات الاثر البيئي هذه.

5- إنشاء وكالة وطنية مستقلة لتتحمل كل المسؤولية عن الاشراف على إدراة المتطلبات الرسمية لدراسة الاثر البيئي واللوائح والسياسات ومتابعة فرض تنفيذ خطة للإدارة البيئية بكامل السلطة القانونية والإدارية.

مثلما ان حماية حقوق الاجيال القادمة للاستفادة من استغلال الثروة الطبيعية ضرورية، فإن حماية السلامة البيئية وسلامة عمل الانظمة البيئية الطبيعية هو لازم للعدالة عبر الاجبال والاستدامة لأثاره طويلة المدى.

المراجع:

1. أيوب، م (2006). الارض والصراع في السودان ، تقرير غير منشور.
   الجمعية السودانية لحماية البيئة. الخرطوم.
2. بلاكرشنان، هاينز، ج وإليسون، (2016). إعادة التفكير في السياسة الاقتصادية للعدالة الاجتماعية: الامكانات القصوى في حقوق الانسان، روتلين، ابنقتون، نيويورك.
3. برارو، م .، خات،س. نقابو، ف، تماشرور، و . ،كانيقنيا، ف .، كونقوكا، ج .، جو سام، ب . ، وحسن، ر .(2015). الوصول إلى إدارة نظام ملكية الارض في رواندا وتأثير النظام على المواطنين العاديين. جيوتك رواندا. كقالي.
4. بلوميرق (2019). زراعة الاراضي النيلية في السودان:
   https://www.bloomberg.com/features/2019-sudan-nile-land-farmin/
   الاضطلاع في يوليو 2019.
5. الحاج، فيصل وبابكر، ب.(2014). اقتصاد زراعة الاراضي الجافة في السودان وفرص التنمية. تقرير غير منشور قدم لورشة عمل حول تدهور الاراضي، سبتمبر 2014، كردفان، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، كردفان، الخرطوم.
6. إيلوت، دايان (2018)، لاتدفع أحد إلى الخلف. ورقة تمهيدية
   No.43,ST/ESA/2018/CDP/43,
   الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، الامم المتحدة، نيويورك.
7. كفاية (مشروع كفاية) (2017) دولة السودان العميقة: كيف ان المقربين وبالعنف حولوا ثروة السودان إلى ثروة خاصة، وكيف الرد؟ سلسلة الفساد الحكومي العنيف: شرق ووسط أفريقيا ، مشروع كفاية، واشنطون.
8. فاناك (2019)، التحديات البيئية في السودان:
   https://fanack.com/pollution/environmental-challenges-sudan
   (accessed july2019)
9. منظمة الاغذية والزراعة (2007)، التحكم الجيد في ملكية الارض وإدارتها، قسم الاتصال. منظمة الاغذية والزراعة، روما.

10. حسن، راشد (2018). معالجة تحديات رفع إنتاجية صغار المزارعين في أفريقيا بضمان حقوقهم في ملكية الارض والاستخدام الفعال لمواردها: نموذج ناجح من رواندا، البحوث الزراعية والتكنولوجية.

Open Access J. (145): ARTOAJ.MS.ID555934, PP.1-4

11. مراقبة حقوق الانسان (2003). إهمال البيئة:

https.//www.hrw.org/reports/2003/sudan1103/22/htm (accessed July 2019).

12. مراقبة حقوق الانسان (2003).

13. إيفاد (2010). الفقر في المناطق الريفية في السودان. إيفاد روما.

14. مغربي، عاصم (2006)، حال البيئة في السودان. تقرير غير منشور.

15. مغيرة، ق.وماكقنز، أ. (2019)، الاستحواذ على الارض وتأثيره على السودانين، وجهات نظر خبير، مركز يوليتز:

https://www.farmlandgrab.org/post/print/28971 (accessed July 2019).

16. مشارا، ه وهيفنز، س. س(2005)، الاصلاح في الاراضي، ندرة الاراضي وإعادة الاعمار بعد نهاية الصراع: دراسة حالة من رواندا، في هيقنز، س.وكلوفر،ج . وأخرين من الارض إلى الاعلى:

الحقوق في الارض، الصراع والسلام في أفريقيا جنوب الصحراء، معهد دراسات الأمن، بريتوريا وكيب تاون.

17. عثمان، أ.ك وعلي، م.ي (2009) إنتاج المحاصيل تحت الزراعة المطرية التقليدية، قدمت لورشة عمل اليونسكو حول: محاربة التصحر ، الخرطوم –السودان.

18. الجمعية السودانية لحماية البيئة (2005) الصراع حول الموارد وأداة أنهاء النزاع في ولايات شمال كردفان، القضارف والنيل الأزرق. تقرير غير منشور. الجمعية السودانية لحماية البيئة.

19. سقاشيا، د. (2014). الاصلاح في ملكية الاراضي في الدول النامية: ماذا يمكن أن نتعلمه من رواندا؟ مقدمة لمؤتمر الارض والفقر للبنك الدولي، واشنطون.

20. طه، تهامي، م.(2016) الاستخدام والملكية وتخصيص الارض في السودان: تحديات الفساد وانعدام الشفافية، ديمقراطية السودان، المجموعة الأولى، كمبالا (بالعربية).
21. تكانا، ي.م وعلى، أ.م (2006) دراسة في دارفور: دراسة حالة الصراع حول الموارد، تقرير غير منشور، الجمعية السودانية لحماية البيئة. الخرطوم.
22. تهامي، م.د. (2007). تدهور الاراضي والصراع في السودان، جامعة جوبا، شبكة الصراع حول الموارد. تقرير غير منشور، الجمعية السودانية لحماية البيئة. الخرطوم.
23. برنامج الامم المتحدة للبيئة (2007). الصراع والبيئة: تقييم عند نهاية الصراع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.
24. الأمم المتحدة (2012). المستقبل الذي نريده، قرار تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، 27 يوليو 2012، متوفر في:
https://www.un.org/en/ga/search/view-doc?symbd=%20A/RES/66/288
25. الامم المتحدة (2015). تطوير عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة. الامم المتحدى، نيويورك.
26. مجلس الامن للامم المتحدة (2016). التقرير الختامي للجنة الخبراء عن السودان. الامم المتحدة، نيويورك.
27. وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (2012)، تقييم مهددات البيئة والفرص المتاحة في السودان، بتركيز خاص على التنوع الحيوي والغابات الاستوائية، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية/ الخطة الاستراتيجية المتكاملة للسودان، واشنطون.
28. إدارة الزراعة للولايات المتحدة. مشروع تجريبي عربي لمبدأ تأمين الارض، في ولايات النيل الأزرق، جنوب كردفان، السودان، التقرير النهائي واشنطون.
29. وادي، الطيب إبراهيم (2011). إمكانية التأثيرات البيئية:
نحو إدارة بيئية للبترول في السودان:
https://www.researchgate.net/publications/305991440